مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دراسة تحليلية للاستقرار النقدي في سورية خلال الفترة (1990 - 2016))
اسم الكاتب: د. هيثم أحمد عيسى، راقي بديع حبيب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5562
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 22:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دراسة تحليلية للاستقرار النقدي في سورية خلال الفترة(1990-2016)

الدكتور هيثم أحمد عيسى*
راقي بديع حبيب**

(تاريخ الإيداع 9 / 7 / 2020. قُبِل للنشر في 18 / 2 / 2021)

□ ملخّص □

هدف هذا البحث إلى دراسة الاستقرار النقدي في سورية المتمثل بالتضخم وسعر الفائدة على الصعيد الداخلي وسعر الصرف على الصعيد الخارجي، باعتبار الاستقرار النقدي من أهم الأهداف التي تعتمد عليها الدول لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي، وذلك وفقاً لأسس علمية حيث يقوم باستقراء عوامل الاستقرار النقدي ومعامل الاستقرار النقدي خلال الفترة (1990-2016) وانطلق البحث من فرضيه مفادها ان سورية تعاني من عدم استقرار نقدي طوال الفترة المدروسة.

توصل البحث لنتيجة مفادها أنّ سورية عانت خلال فترة الدراسة من اختلال كبير في الاستقرار النقدي خاصةً بعد الحرب على سورية ووجود اختلال كبير بين سعر الفائدة الاسمي والحقيقي مسببه الرئيس الارتفاع في معدلات التضخم، إضافة إلى نمو السيولة المحلية بشكل متزامن مع انخفاض الناتج المحلي الاجمالي.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار النقدي، التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف.

* أستاذ- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق- سورية.
** طالب دكتوراه- قسم اقتصاد مالي و نقدي- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق، سورية.Raqihabib@yahoo.com

An Analytical Study Of Monetary Stability In Syria During The Period(1990-2016)

Dr. Haitham Issa[*]
Raqi Badi Habib[**]

(Received 9 / 7 / 2020. Accepted 18 / 2 / 2021)

□ ABSTRACT □

The aim of this research is to study the monetary stability in Syria represented by inflation and the interest rate internally and the exchange rate at the external level, as monetary stability is one of the most important goals on which countries depend to ensure the continuity of economic activity, according to scientific foundations where it extrapolates factors of monetary stability and the factor of monetary stability During the period (1990-2016), the research proceeded from the hypothesis that Syria suffers from monetary instability throughout the period studied.

The research reached the conclusion that Syria suffered during the study period from a large imbalance in monetary stability, especially after the war on Syria, and the existence of a large imbalance between the nominal and real interest rate caused by the president, the rise in inflation rates, in addition to the growth of domestic liquidity simultaneously with the decrease of GDP.

Key words: monetary stability, inflation, interest rate, exchange rate.

[*]**Professor- Faculty Of Economics -Damascus University-Syria.**
[**] **Postgraduate Student- Faculty Of Economics- Damascus University- Syria. Raqihabib@yahoo.com**

مقدمة:

يمثل الاستقرار الاقتصادي هدفاً أساسياً لدول العالم كافةً المتقدمة منها والنامية، يستلزم تحقيقه تكاملاً بين مجموعة من السياسات والآليات التي يمكن من خلالها تحقيق التوازن في مجالات الحياة الاقتصادية.

يُعرف صندوق النقد الدولي الاستقرار الاقتصادي بأنّه الوضعية التي تمكن الدولة من تفادي الأزمات الاقتصادية والمالية، وتجنبها التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي والتضخم المرتفع والتقلب المفرط في أسعار الصرف والأسواق المالية[1]. كما يمكن تعريفه بأنه الحالة التي يكون فيها الاقتصاد المحلي قادراً على امتصاص أثر الصدمات التي يتعرض لها من خلال التصدي لمواطن الضعف ومن ثم ضمان تعافي الاقتصاد منها بسرعة.

يرتكز تحقيق الاستقرار الاقتصادي على جوانب أساسية تتمثل بتحقيق معدل نمو حقيقي مستمر والحفاظ على وضع مالي قابل للاستمرارية، إضافةً لذلك تحقيق الاستقرار النقدي.

يتطلب تحقيق الاستقرار الاقتصادي على صعيد الأوضاع النقدية تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وهيكل أسعار فائدة يلاءم التطورات الاقتصادية المحلية والدولية، واستقرار سياسة اسعار الصرف.

بشكلٍ عام، يساعد الاستقرار في مستوى الأسعار على اتخاذ قرارات إنتاجية واستثمارية لا تتأثر بالتقلبات الحادة في معدلات التضخم وأسعار الصرف والفائدة وهو ما يعزز النمو الاقتصادي.

كذلك تساهم السياسات النقدية المتبعة والمتمثلة بسياسة سعر الصرف وأسعار الفائدة في مواجهة التقلبات الاقتصادية في الأجل القصير.

يهدف البحث إلى تحليل محددات الاستقرار النقدي في سورية خلال الفترة(1990-2016). ولتحقيق هدف الدراسة تم تقسيم البحث إلى جزأين فخصص الجزء الأول للجوانب النظرية من خلال التعرف على مفهوم الاستقرار النقدي ومحدداته الأساسية، في حين تناول الجزء الثاني دراسة تحليلية لمحددات الاستقرار النقدي في سورية خلال الفترة (1990-2016).

الدراسات السابقة:

1-أميرة، عيمر; لعلجة، عبد الكبير،(2018-2019)، محددات الاستقرار النقدي في الجزائر(2000-2016)، رسالة ماجستير، جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة، الجزائر.

أظهرت الدراسة دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي، وأهمية العرض النقدي وكيفية تحقيق السياسة النقدية أهدافها النهائية وتوصلت الدراسة إلى ان الجزائر حققت استقرار نقدياً خلال سنوات الدراسة باستثناء عامي 2015-2016.

2-فرحان، سعدون حسين; ابراهيم، ثابت خليل،(2014).الاستقرار النقدي وأثره في النمو الاقتصادي في عدد من الدول النامية للمدة(1990-2010)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(4)، العدد(2)، العراق.

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين عوامل الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي، وتوصل البحث إلى أن الفشل في تحقيق الاستقرار النقدي له انعكاسات سلبية في معدل النمو الاقتصادي.

3-زهرة، سيدا عمر، (2015-2016). انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، اطروحة دكتوراه، جامعة أحمد دراية، الجزائر.

[1] **International Monetary Fund, (2011). "How the IMF promotes global economic stability", Fact sheet, August, available at: http://www.imf.org/external/np/exr/facts/globstab.htm**

هدفت الدراسة إلى البحث في انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي وتوصلت الدراسة الى ان سياسة تحفيض الدينار الجزائري لم تحقق الفائجة المرجوة منها.

4- نعيم، معتز; مشعل، ياسر; عبد الكريم، سماح، (2014). تحليل العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد السوري خلال الفترة (1996-2010)، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(36)، العدد(4)، سورية.

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر عرض النقود على التضخم في سورية خلال الفترة(1996-2010) وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية متجهة من العرض النقدي إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلكين إضافة لعدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة. وقد تم اعتماد المنهجية المتبعة في هذا البحث وتطويرها.

مشكلة البحث:

حاول البحث تحليل العوامل المحددة للاستقرار النقدي في سورية خلال فترة الدراسة وخاصةً خلال فترة الحرب على سورية بهدف الإجابة على التساؤل التالي:

ما هي أكثر المحددات الرئيسة المؤثرة في تحقيق الاستقرار النقدي في سورية خلال فترة الدراسة؟

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من الواقع الراهن الذي يمثل فيه الاستقرار النقدي مؤشراً اقتصادياً وسياسياً مهماً يعكس تحقيقه قدرة الاقتصاد السوري على الوقوف بوجه المؤامرة عليها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

يهدف البحث إلى:

- التعرف على الاستقرار النقدي والوقوف على محدداته الرئيسة في الاقتصاد السوري.
- تحليل معيار الاستقرار النقدي بهدف الوصول إلى الاختلالات في الاقتصاد السوري.
- تحليل تطور الليرة السورية خلال فترة الحرب على سورية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضيتين التاليتين:

- أدى ارتفاع معدلات التضخم بشكل مفرط إلى خلل كبير في الاستقرار النقدي خلال فترة الحرب على سورية.
- أثرت الانخفاضات المتتالية في سعر صرف الليرة سلباً على الاستقرار النقدي خلال فترة الحرب على سورية.

منهجية البحث:

استخدم البحث المنهج الاستنباطي من خلال التعرف على الادبيات المتعلقة بالاستقرار النقدي والمنهج الاستقرائي من خلال جمع البيانات من المصادر الرسمية بهدف التحليل في اطار هذا المنهج.

الاطار الزمني للدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحليل عوامل الاستقرار النقدي في سورية خلال فترة الفترة الزمنية (1990-2016).

الإطار النظري للبحث:

أولاً: الاستقرار النقدي

يعد الاستقرار النقدي من أهم الأهداف التي تعتمد عليها الدول لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي، لذلك تسعى السلطات النقدية إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي لمساهمته الفعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية للدولة. ويرتكز تحقيق الاستقرار النقدي على بناء سياسة نقدية فاعلة ومؤثرة تستهدف الحفاظ على معدل تضخم منخفض ومستقر، بما يضمن استقرار قيمة العملة الوطنية، ويساهم في توفير البيئة الملائمة للاستثمار ودعم النمو الاقتصادي. وهذا يفرض على السياسة النقدية اختيار نظام سعر صرف تستطيع من خلاله تحقيق معدلات تضخمية منخفضة وملائمة لاقتصادها.

1-مفهوم الاستقرار النقدي

يعتبر الاستقرار النقدي أحد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمارات ويقصد به تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف العملة، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم. ويُعرّف بأنه ضرورة توفير بيئة نقدية مستقرة للنشاط الاقتصادي من خلال تفعيل سياسة نقدية حقيقية وصارمة وتحديد الإطار العام لعمل البنك المركزي وصلاحيته. إذاً، يرتكز الاستقرار النقدي على ثلاثة دعائم رئيسة هي استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف العملة، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم. لهذا يعد الاستقرار النقدي أحد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمارات سواء أكانت محلية أم أجنبية وهذه الاستثمارات هي المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي، وبهذا يكون الدور الذي يؤديه البنك المركزي في النمو دوراً غير مباشر2.

أ. الاستقرار النقدي الداخلي (التضخم، سعر الفائدة)

بناءً على أعلاه، يعتبر التضخم وسعر الفائدة أحد أهم مؤشرات الاستقرار النقدي لما لهما من آثار مباشرة على مؤشرات الاقتصاد الكلي. يبين البحث فيما يلي الجوانب الأساسية للتضخم وسعر الفائدة.

1- التضخم: اختلفت تعريفات التضخم من فترة زمنية لأخرى وحتى ضمن نفس الفترة وذلك حسب وجهات نظر المفكرين والناحية التي تم من خلالها تعريف التضخم، فمنهم من ركز في تعريف التضخم على مظهر التضخم حيث تم تعريفه "الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما"، كما عرف على أنه "عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقة لوحدة النقد"[3]

في حين اعتمد البعض الآخر في تعريفه لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة للتضخم، ومن أمثلة ذلك تعريف التضخم بأنه "كل زيادة في كمية النقد المتداول تودي إلى زيادةٍ في المستوى العام للأسعار" كما عرف بأنه "زيادة محسوسة في كمية النقود"، وعرف أيضا بأنه "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة"، كما عرف البعض التضخم من خلال الربط بين مظهر التضخم وبعض أسبابه حيث عرف التضخم بأنه" زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار[4].

---

[2] **طوقان، أميمه، (2005). دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العمومية العالمية، 2-3 تموز، ص4.**

[3] **حبيب، راقي،(2015). دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ص48.**

[4] **المرجع السابق، ص48.**

أ. **أنواع التضخم:** تختلف أنواع التضخم حسب المعيار المتبع في التمييز فيما بينها وتشترك جميع هذه الأنواع في خاصية واحدة وهي عجز النقود عن أداء وظائفها كاملة . وفيما يلي أنواع التضخم بالاعتماد على بعض المعايير:

أولاً: معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأسعار:

1-التضخم الظاهر: يتسم هذا النوع من التضخم بسماح الدولة للضغوط التضخمية بممارسة تأثيرها على الأسعار دون تدخلها للحد منها، مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار استجابة لفائض الطلب بمعنى أن ارتفاع الأسعار يتم بصورةٍ تلقائية وبكل حرية بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب. ومما يساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية ضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي و العوامل النفسية للأفراد وزيادة تكاليف الإنتاج وزيادة الكتلة النقدية.

2-التضخم المكبوت: ويكون التضخم في هذه الحالة مستمر ولكن بشكل غير واضح بسبب تدخل الدولة للحد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل بحرية تامة من خلال القيود والإجراءات المباشرة التي تضعها على الأسعار للحد من ارتفاعاتها المستمرة ولو بشكل مؤقت بالإضافة إلى تفعيل سياسة الرقابة على الصرف وإتباع آليات معينة في توزيع المواد الاستهلاكية كالبيع بأسلوب البطاقات.

ثانياً: معيار حدة التضخم:

1- التضخم الزاحف: يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار بحدود 2% سنوياً وبالتالي يحصل ارتفاع الأسعار على المدى الطويل نسبياً ويتقبل الأفراد هذا النوع من التضخم لأنه يأتي بدفعات صغيرة الأمر الذي يجعله عادياً.

2-التضخم الجامح: وهذا النوع من التضخم يعتصر الاقتصاد وذلك نظرًا لارتفاع الأسعار بصورةٍ سريعة ومتوالية دون توقف، حيث ترتفع بمقدار مليون أو تريليون بالمئة سنوياً بحيث ينجم عنه آثاراً اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير، ومنها فقدان المدخرات لقيمتها ووظائفها كمخزن للقيمة وكوسيط للمبادلة وكمخزن للقيمة. وتدهور ميزان المدفوعات وفقدان الدولة لمواردها من الاحتياطيات والعملات الأجنبية، ومثال ذلك ما حدث في الكونفدرالية الأمريكية خلال الحرب الأهلية وما حدث في ألمانيا بين عامي 1922-1924[5].

هذا وتعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد على محورين أساسيين، يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، بينما يتمثل المحور الثاني في تحديد مصدر التضخم من خلال تطبيق بعض المعايير.

2-سعر الفائدة: يؤثر سعر الفائدة في المؤشرات الاقتصادية للدولة، حيث أنّ التغيرات التي تطرأ على سعر الفائدة تؤثر في الحالات التوازنية للاقتصاد.

يميز الاقتصاديون عند دراسة أثر سعر الفائدة على الاقتصاد بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي.

يُعرّف سعر الفائدة الاسمي بأنه السعر الذي يدفعه المستثمرون عند اقتراض الأموال، أو ما يدفعه البنك على الإيداعات. أما سعر الفائدة الحقيقي فهو سعر الفائدة المصحح بعد حساب أثر التضخم وبالتالي فهو يقيس التكلفة الحقيقية للإقراض ولذا فهو يحدد القوة الشرائية وكمية الاستثمار[6].

$$r = i - \pi^e$$

حيث أن: سعر الفائدة الحقيقي: r ، سعر الفائدة الاسمي: i ، معدل التضخم المتوقع: π^e .

ويُعرّف سعر الفائدة من منظور التحليل النقدي الكينزي بأنه ظاهرة نقدية بحته، ويعتبر أنّ قناة سعر الفائدة هي الأداة التي تسمح لعرض النقود بالتأثير على النشاط الاقتصادي مستبعداً بذلك فكرة حيادية النقود. واعتبر كينز أن سعر الفائدة هو ثمن التنازل عن السيولة ومحدد بكل من العرض النقدي باعتباره متغير خارجي في يد السلطات النقدية

[5] **ساموسلون، بول. نورد هاوس،وليام. ترجمة هشام عبد الله، (2001)، "الاقتصاد"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ص612.**

[6] **Mankwi, Gregory N, Macroeconomics, 7Ed, Worth Publishers, 200,p63.**

وتفضيل السيولة، ويتحدد هذا السعر في السوق النقدية بتلاقي قوى العرض والطلب، أي عندما يتلاقى التفضيل النقدي مع كمية النقود المعروضة في السوق.

3-السيولة المحلية (M2): تعتبر دراسة الكتلة النقدية أمراً مهماً وضرورياً لكل الدول على حدٍ سواء لما له من انعكاسات مباشرة على اقتصاداتها، وهذا بطبيعة الحال يستدعي أن تقوم السلطات النقدية في هذه الدول بدراسة وتحليل الكتلة النقدية وتحليل العوامل المؤثرة فيها وذلك لان الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد لا تنجم عن قرارات وسياسات السلطة النقدية وحدها وإنما تشترك معها قرارات وسلوكيات الوحدات الاقتصادية في المجتمع.

ب. الاستقرار النقدي الخارجي (سعر الصرف):

تسعى الاقتصادات العالمية في الوقت الراهن إلى تحقيق الاستقرار النقدي لما له من دور مهم في دفع الحركة الاقتصادية وفي تجنيب الاقتصاد الآثار السلبية للتغيرات التي يتعرض لها، ويعتمد الاستقرار النقدي بشكل رئيس على استقرار سعر الصرف، فإذا كان هذا السعر يتسم بالواقعية(المصداقية والشفافية) فإنه يخدم الأهداف الاقتصادية التي تتطلع الدولة لتحقيقها، ويسهم في تحسن وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات والاستمرار في تعزيز احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية اللازمة لإدارة سعر الصرف إلى جانب دوره في تجنيب الاقتصاد الوطني للضغوط التضخمية، بالإضافة إلى أن تغيره يؤثر على أسعار السلع الدولية المُتاجر بها مقارنة بالسلع المحلية.

ونتيجةً لاختلاف أسعار هذه السلع بين الدول واختلاف معدلات التضخم أصبح ينظر بشكل رئيسي إلى قدرة أسعار الصرف على تنفيذ المعاملات الدولية وليس على تسمية السعر الرسمي المعلن في الدولة والذي تشترى وتباع به هذه السلع، وتبعاً لذلك ظهرت أشكال مختلفة لأسعار الصرف. وفيما يلي نورد أهمها:

1-**سعر الصرف الاسمي:** يعرّف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية. كما يمكن تعريفه على أنه سعر العملة المحلية بدلالة وحدات العملة الأجنبية[7].

وهو سعر عملة ما يُحدد عن طريق اللقاء بين العرض والطلب في سوق الصرف، وتكون العلاقة ثنائية إذا تم التبادل مع عملة واحدة فقط[8].

وتقوم السلطات النقدية بتحديد هذا السعر كسعر رسمي لعملتها مقابل العملات الأخرى وفق ما يتناسب مع ظروفها وسياستها الاقتصادية عن طريق وضع قوانين للصرف.

وهذا السعر لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية للعملة من السلع والخدمات بين البلدين ولذلك لا يحظى باهتمام كبير لدى الاقتصاديين. ففي حالة التسعير غير المباشر فإننا نعبر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية ونرمز له بالرمز (E)، ويتغير هذا السعر يومياً وتسمى التغيرات التي تطرأ عليه تدهوراً أو تحسناً.

وباستخدام طريقة التسعير غير المباشر فإن التحسن يعني انخفاض سعر الصرف الاسمي والتدهور يعني ارتفاع سعر الصرف الاسمي (E)[9]. كما يمكن له أن يأخذ منحنى مغاير لمستواه الحالي في الأجل الطويل كما يمكن له أن يتذبذب بشدة.

ويلاحظ أن سعر الصرف الاسمي غير قادر على قياس القيمة الحقيقية للعملة نتيجة للتطورات والتغيرات في معدلات الفائدة ومستويات الأسعار في الدولة بالإضافة إلى سلوكيات المتعاملين في سوق الصرف الناجمة عن العوامل النفسية.

---

[7] **بلقاسم، العباس. (2003). "سياسات أسعار الصرف"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص1.**

[8] **طارق، شوقي. (2009). "أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية"، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ص20.**

[9] **بلقاسم العباس، (2003)، "سياسات أسعار الصرف"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، مرجع سبق ذكره. ص2.**

ومن هنا ظهر مفهوم جديد لسعر الصرف هو سعر الصرف الحقيقي الذي يجمع في اعتباراته تقلبات سعر الصرف الاسمي ومعدلات التضخم بإدخال تعديلات مناسبة[10].

2-**سعر الصرف الحقيقي:** يقصد بسعر الصرف الحقيقي التحركات في سعر الصرف الاسمي معدلة بنسبة التضخم في بلدين مختلفين، فتعديل أسعار الصرف الاسمية بمعدلات التضخم يعطينا مؤشر حقيقي على القوة الشرائية لأسعار صرف العملات، وبالتالي العدد الحقيقي من السلع والخدمات الأجنبية الممكن شراؤه بوحدة واحده من النقد المحلي. فعلى فرض أن مستوى الأسعار في البلد المحلي هو (P) وفي البلد الأجنبي (P^*) و سعر الصرف الاسمي (E)، فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف من خلال المعادلة التالية[11] :

$$\varepsilon = \frac{EP^*}{P}$$

حيث أن (ε) يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

إن ارتفاع مؤشر سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار، وعلى العكس فإن انخفاض مؤشر سعر الصرف الحقيقي يشكل عاملاً ايجابياً ويؤدي إلى رفع القدرة التنافسية للصادرات، وبالتالي تظهر أهميته بالنسبة لميزان المدفوعات من ناحية، ومن قدرته على التعبير عن مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة في السوق العالمي من ناحية ثانية.

هناك عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي كالمقياس المعتمد على مؤشر أسعار الاستهلاك، ومقياس السعر النسبي للسلع القابلة للإتجار P^T والسلع غير القابلة للاتجار P^N، ومقياس قيمة الأجور النسبية والمحسوبة بالدولار والذي يستخدم لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة لأخرى[12].

3-**سعر الصرف الموازي:** هو السعر الذي يتحدد من خلال التلاقي الحر بين العرض والطلب على العملات الأجنبية القابلة للتحويل، ويتحدد في سوق لا يخضع لأي قوانين.

ج. معامل الاستقرار النقدي

ينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقود التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج الإجمالي الحقيقي تكون مناخاً مساعداً على ظهور التضخم نتيجة الاختلال في الإنفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات[13].

ويعبر عن معامل الاستقرار بالمعادلة التالية:

$$B = \frac{\Delta M2/M2}{\Delta Y/Y}$$

حيث أن: B: معامل الاستقرار النقدي

$\Delta M2/M2$: نسبة التغير في الكتلة النقدية، $\Delta Y/Y$: نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

فعندما:

[10] **عناني، السعيد. (2006)، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ص11.**

[11] **بلقاسم العباس، (2003)، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، مرجع سبق ذكره، ص2.**

[12] **المرجع السابق. ص3.**

[13] **قدي، عبد المجيد،(2003). المدخل إلى السياسات الاقتصادية ودراسة تحليلية تقيميه، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر، ص ص 46- 47.**

$B = 0$ فإن ذلك يعني أن هناك تساوي في نسبة التغير للكتلة النقدية وتغير الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن الأسعار مستقرة.

$B > 0$ يعني أن هناك ضغطا تضخمياً يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.

$B < 0$ يعني أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض.

بالتالي يتناسب الاستقرار النقدي طرداً مع استقرار الوضع النقدي، ومن أهم مؤشرات الاستقرار النقدي ما يلي[14]:

1. تحقيق الانسجام في معدل نمو عرض النقد ومتطلبات الإنفاق العام، وخاصةً الإنفاق الاستهلاكي في الميزانية والسيطرة على حجم إنفاقها.
2. حصول توازن نسبي في التدفقات السلعية والتدفقات النقدية لأن أية زيادة في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة في التدفقات السلعية تؤدي إلى فجوة وبالتالي التضخم.
3. زيادة فعالية دور الائتمان المصرفي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي للقطاع العام وإلى جميع القطاعات أي ضرورة توجيه الائتمان إلى القطاعات الاقتصادية السلعية لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة المعروض السلعي وتخفيف موجة التضخم الحالية.
4. السيطرة على المصارف الخاصة (التابعة للقطاع الخاص) وبرمجة نشاطها المصرفي بحيث يكون موجها لزيادة وتوسيع الطاقات الإنتاجية للقطاع الخاص وليس لتحقيق الأرباح فقط.
5. السيطرة على نشاط مكاتب الصيرفة لجعلها وسيلة من السياسة النقدية للسيطرة على المعروض النقدي وليس للمضاربة.
6. تثبيت واستقرار الأسعار في السوق المحلية.
7. المحافظة على نظام سعر صرف يتلاءم مع حاجات الاقتصاد الوطني.
8. المساعدة في توفير السيولة النقدية وتوجيه الائتمان إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية.

النتائج والمناقشة:

أولاً: التضخم في سورية خلال الفترة (1990-2016)

1-التضخم قبل الأزمة/الحرب على سورية:

شهد الاقتصاد السوري خلال عقد الثمانينات تضخماً جامحاً نجم عن العجوزات المستمرة في موازنة الدولة والتراجع الكبير في المساعدات العربية، حيث ارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير إلى أن وصلت الى50% في عام1987. اتجهت معدلات التضخم في بداية التسعينات نحو الانخفاض حيث بلغ معدل التضخم 9% في عام 1992. ونتيجة لقانون الاستثمار رقم /10/ والانفتاح الاقتصادي الذي شهدته البلاد، وارتفاع أجور العاملين في القطاع العام، بالإضافة إلى التوجه نحو توحيد سعر الصرف وإتباع الحكومة طريقة التمويل بالعجز منذ عام 1985[15]، ارتفع معدل التضخم إلى 12.3% في عام 1993. عاود معدل التضخم إلى الانخفاض خلال الفترة 1994 نتيجةً لتقليص عجز الموازنة

[14] **عمر، سعيدان، (2009). دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي (دراسة حالة البنك المركزي الجزائري)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر. ص .107**

[15] **السمان، نبيل،(د.ت)، "الاقتصاد السوري والرأسمالية الجديدة"، د.ن، ص95.**

من خلال إتباع الحكومة لسياسة انكماشية عن طريق الضغط على الإنفاق تقليصاً وعلى الإيرادات تحصيلاً[16]، حيث انخفض معدل التضخم من 20.12% عام 1995 إلى (-1.96%) عام 1999.

شهد العقد الأول من الألفية الثانية الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الاجتماعي ومن اقتصاد التخطيط المركزي إلى الاقتصاد التأشيري، وحققت معدلات التضخم تقلبات مفرطة خلال هذه الفترة، فقد ارتفع معدل التضخم إلى7.24% عام 2005 بعد أن بلغ (-0.41)% عام 2000.

كما شهد النصف الثاني من العقد الأول من الألفية التي تم فيها اعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي تقلبات مفرطة في معدلات التضخم حيث انخفض معدل التضخم من 10% عام 2006 إلى 3.9% عام 2007 ليرتفع إلى 15.7% في عام 2008 ليعاود الانخفاض إلى 2.9% في عام 2009. ليرتفع بعدها إلى 4.39% عام 2010.

2-التضخم خلال الحرب على سورية:

فعلياً، هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى حدوث ظاهرة التضخم في الدولة، فقد ينجم عن عوامل العرض المتمثلة بارتفاع تكاليف الإنتاج أو انخفاض سعر صرف العملة المحلية أو انخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج. وقد ينجم عن عوامل الطلب حيث يكون هناك زيادة في الطلب عن العرض، أو بسبب زيادة الإصدار النقدي بنسب تفوق حاجة الاقتصاد المحلي للتداول، أو قد يكون مستورداً بسبب ارتفاع أسعار السلع ومدخلات العملية الإنتاجية المستوردة.

أدت الأزمة التي تمر بها سورية وما رافقها من العوامل المتشابكة والمتداخلة التي يصعب الفصل بينها إلى ركود تضخمي يتسم بارتفاع في أسعار السلع والمنتجات من ناحية، ويقابله انخفاض في الطلب من ناحية ثانية.

تعود حالة الركود التضخمي التي تمر بها سورية منذ بداية الأزمة إلى الخلل القائم بين الكتلة النقدية التي زادت بنسبة 14.45% خلال (2011-2016) وتراجع الاقتصاد الحقيقي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي حوالي (-16.22%) وسطياً خلال نفس الفترة.

تتمثل أهم مسببات الحالة التضخمية التي تمر بها البلاد بما يلي:

1-العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد:

فرضت دول الغرب وبعض الدول العربية عقوبات اقتصادية أحادية الجانب على الاقتصاد السوري شملت النفط والقطاع المالي وقطاع التجارة الخارجية، الأمر الذي أثر سلباً على الميزان التجاري، حيث انخفض عرض السلع والخدمات في السوق مع بقاء الطلب كما هو عليه، مما أدى إلى خلل حقيقي بين أسعار عناصر الإنتاج وأسعار السلع والخدمات، وهذا انعكس بدوره على ميزان المدفوعات ومنه على معدل التضخم. كما أثرت العقوبات في ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين وتكاليف التحويلات والاعتمادات المالية.

[16] **المصبح، عماد الدين أحمد، (2006)، "محددات التضخم في سورية (1970- 2004)"، جامعة دمشق، سورية، ص3.**

2-تدهور الإنتاج المحلي:

أدت الأوضاع الأمنية غير المستقرة في البلاد إلى تباطؤ عجلة الإنتاج المحلي بشكل ملحوظ، حيث لجأت الحكومة لعقد اتفاقيات تجارية مع بعض الدول الصديقة كروسيا وإيران لاستيراد البترول والغذاء والدواء. وأضحى الاقتصاد السوري منكشفاً عل العالم الخارجي لاعتماده شبه المطلق على الواردات الممولة بالقروض والتسهيلات المالية الخارجية، فسبب ذلك ارتفاعاً في الأسعار نتيجة للتضخم المستورد وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات.

3-التمويل بالعجز:

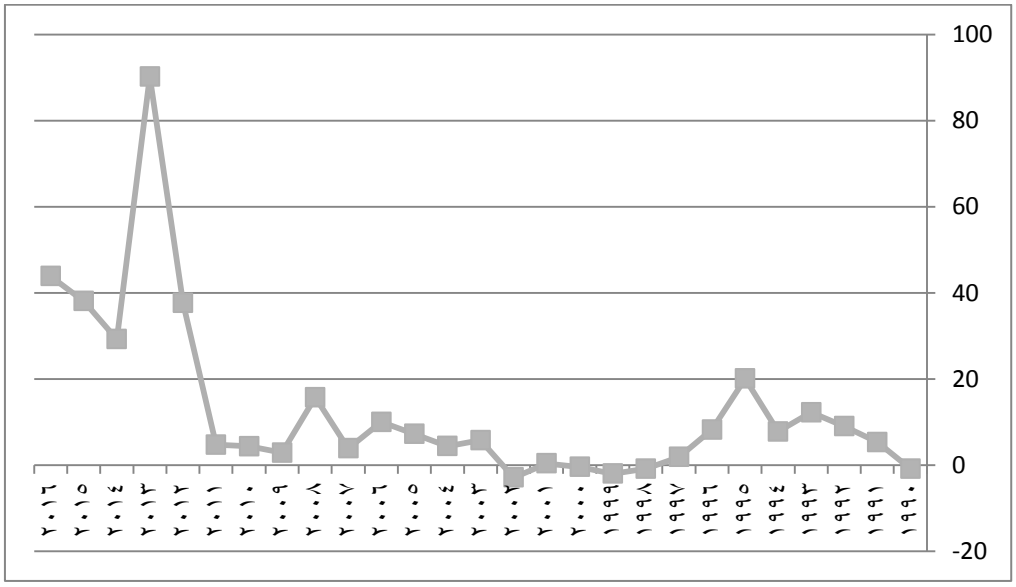
انخفضت الإيرادات العامة للدولة (النفطية وغير النفطية) خلال الأزمة بشكل كبير، حيث تراجعت نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات في الموازنة العامة للدولة إلى 78% و59% في عامي 2011 و2012 وإلى 57% بالمتوسط خلال الأعوام 2013 و2014 و2015، الأمر الذي أجبر الحكومة على طرح موازنات تضخمية كُرِّس معظمها للإنفاق الجاري، ودون أي زيادة في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي رفع من معدلات التضخم. فقد بلغت الموازنة العامة للدولة في العام 2015 حوالي 1554 مليار ليرة سورية خصص % 76منها للإنفاق الجاري. ومولت الحكومة معظم نفقاتها من خلال التمويل بالعجز أو الاقتراض الخارجي من المصرف المركزي وهذا أدى إلى زيادة في معدلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية لليرة السورية.

4-السياسات الحكومية:

لجأت الحكومة السورية لسد العجز في الموازنة ولتوفير السيولة للرواتب والإنفاق العسكري إلى إتباع سياسات ترمي إلى تحرير أسعار السلع الأساسية (الخبز، الكهرباء، المشتقات النفطية) حيث ارتفع الخبز بنسبة 40% والوقود بنسبة 56% والغاز بنسبة 45%، بالإضافة إلى الاحتكار من قبل تجار الأزمة.

على الرغم من أن سياسة ترشيد الدعم ساهمت بالتخفيف من عجز الموازنة إلا أنها رفعت من تكلفة الإنتاج وزادت من الضغوط التضخمية وبالتالي ازداد الركود الاقتصادي وتراجعت قيمة الليرة السورية بشكل أكبر.

يبين الشكل التالي تطور معدلات التضخم في سورية خلال الفترة (1990-2016)



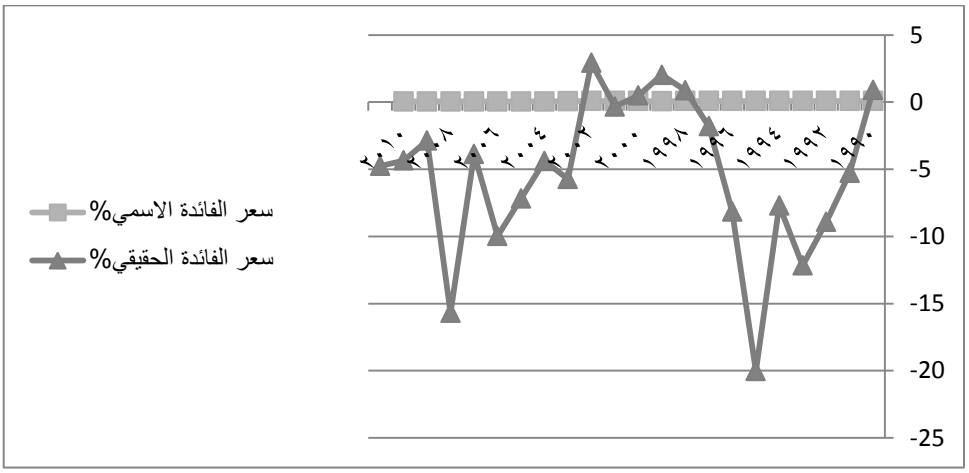
الشكل (1) معدلات التضخم السنوية خلال الفترة (1990-2016)

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى المجموعات الاحصائية السورية لأعوام مختلفة.

2-سعر الفائدة في سورية خلال الفترة(1990-2016):

يمثل سعر الفائدة أحد أدوات السياسة النقدية التي تؤثر وتتأثر بالحالة الاقتصادية ، ويرتبط تحديدها بعدة متغيرات أبرزها معدل التضخم. ويعود وجود الاختلاف في القوة الشرائية للعائد الناتج عن ايداع الأموال لوجود اختلاف بين سعر الفائدة الحقيقي والاسمي ناجم عن تخفيض معدل التضخم للقوة الشرائية للنقد.

يستعرض الشكل التالي تطورات سعر الفائدة الإسمي والحقيقي في سورية خلال الفترة (1990-2011)



الشكل(2): تطورات سعر الفائدة في سورية

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى بيانات مصرف سورية المركزي.

يبين الشكل السابق وجود تفاوت كبير بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع التضخم الأمر الذي اثر على المقدرة الشرائية لوحدة النقد.

3-سعر الصرف في سورية خلال الحرب على سورية:

شهدت السنوات التي سبقت الأزمة استقراراً في سعر صرف الليرة السورية وقد أسهمت العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية إلى جانب عامل المضاربة والتوقعات المتشائمة في حصول انخفاضاتٍ متتالية في سعر صرف الليرة خلال الحرب على سورية.

بدايةً، ومع انطلاقة الأحداث في سورية طرأ انخفاض على سعر صرف الليرة السورية ليصل إلى 60 ليرة سورية للدولار في نهاية 2011 بالمقارنة مع 46.77 ليرة سورية للدولار بتاريخ 2011/3/1 أي ما يعادل تراجعاً في سعر صرف الليرة السورية بـ 28%. تجب الإشارة هنا إلى دور ومساهمة الإجراءات القسرية أحادية الجانب التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكذلك بعض الدول العربية التي عزّزت الآثار السلبية الناتجة عن تطورات الأوضاع الأمنية والمضاربة وانخفاض الصادرات وزيادة الواردات وهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج، وتراجع حجم التدفقات النقدية بالقطع الأجنبي الواردة من الخارج. ساهمت هذه العوامل مجتمعةً باستمرار انخفاض سعر صرف الليرة السورية حيث انخفض من 64 ليرة للدولار بداية عام 2012 إلى حوالي 93 ليرة للدولار بنهاية عام 2012، أي بنسبة 45%. ومن ثم تأثر سعر صرف الليرة بشكل كبير خلال عام 2013 نتيجةً لاستمرار تأثير العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية وتزايد حدة عمليات المضاربة على الليرة، إضافةً للتهديدات الأميركية والإسرائيلية بتوجيه ضرباتٍ عسكرية داخل سورية. بدقة، في شهر تموز 2013 انخفض سعر الصرف بشكلٍ كبير متجاوزاً 300 ليرة سورية للدولار للمرة الأولى في تاريخه، ليعود ويستقر عند 146 ليرة للدولار خلال الأشهر الأخيرة من عام 2013 وذلك نتيجة

مجموعة الإجراءات والتدخلات التي قام بها مصرف سورية المركزي وكذلك تراجع مخاطر تعرّض البلاد لضرباتٍ عسكرية خارجية. لكن، سرعان ما اتخذ سعر الصرف مساراً هابطاً حيث انخفض خلال عام 2014 بشكلٍ تدريجي في ظل تراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي وتعطل منظومة الإنتاج في العديد من المناطق من 141.8 ليرة للدولار في بداية العام إلى 180.89 ليرة في نهاية عام 2014 وقد تركز الانخفاض في سعر صرف الليرة السورية خلال الأشهر الأخيرة من عام 2014. بعد ذلك، استمرت وتيرة الانخفاض في سعر صرف الليرة خلال عام 2015 جراء تداعيات الحرب على سورية وما رافقها من أحداث كتردي الأوضاع الأمنية واستمرار العمليات العسكرية في العديد من المناطق، وعدم الوصول إلى حل سياسي للأزمة السورية، وتمديد العقوبات الاقتصادية الغربية والعربية على سورية وتوسيعها، والتهديد المستمر بشن هجوم عسكري على سورية، إلى جانب الاعتماد على المستوردات لتلبية احتياجات القطر المختلفة في ظل تعطل عجلة الإنتاج والتشغيل، والمضاربة على سعر صرف الليرة السورية، وتراجع موارد الدولة النفطية وغير النفطية إلى درجة كبيرة، واستنزاف الاحتياطيات الأجنبية وغيرها من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية. استمر تراجع سعر صرف الليرة السورية ليصل إلى 391 ليرة سورية للدولار الأميركي في نهاية عام 2015. ومن ثم استمرت وتيرة الانخفاض لتصل 500 ليرة سورية للدولار الواحد نهاية عام 2016.

4- تطور السيولة المحلية (M2) خلال الفترة(1990-2016):

أ. **تطور السيولة المحلية خلال الفترة(1990-2010):** تعرف السيولة المحلية بأنها العرض النقدي بالمفهوم الواسع (M2) والذي يتكون من العرض النقدي (M1) بمفهومه الضيق مضافاً إليه شبه النقد.

انخفضت معدلات نمو السيولة المحلية خلال سنوات التسعينات، حيث انخفضت من 23.65% عام 1991 إلى 7.13% عام 1998. وقد بلغ معدل النمو السنوي خلال فترة التسعينات 13.4%.

بدأ الاقتصاد السوري بالانتعاش بعد خروجه من مرحلة الركود التي بلغت ذروتها في عام 1999 حيث ارتفعت معدلات السيولة المحلية بمعدلات موازية لمعدلات النمو الاقتصادي متمثلة بزيادة الطلب على النقود.

يبين الشكل (3) معدلات النمو السنوية للسيولة المحلية ولمكوناتها المتمثلة بالكتلة النقدية وشبه النقد ويظهر من الرسم تأثير شبه النقد على معدل نمو السيولة المحلية بشكل واضح خلال 1992، 1997. كما ارتفع معدل نمو شبه النقد خلال الفترات (2002-2000) و(2008-2005) بشكل لافت حيث وصل إلى 59.37% عام 2001 لينخفض بعدها ويعود إلى الارتفاع ليصل ذروته 23.91%عام 2006 ويعود ذلك بشكل رئيس إلى السيولة المحلية المرتبطة بتطور القطاع المصرفي.

ويبين الجدول (1) السيولة المحلية ونسبة مساهمة المكونات الرئيسة فيها خلال الفترة (2010-1990).

الجدول (1) المكونات الرئيسة للسيولة المحلية خلال (2010-1990)

الأعوام	الكتلة النقدية m1	معدل نموالكتلة النقدية	مساهمة الكتلة النقدية في نمو السيولة المحلية %	شبه النقد	معدل نمو شبه النقد	مساهمة شبه النقد في نمو السيولة المحلية	السيولة المحلية m2	معدل نمو السيولة المحلية %
1990	111190.6		75.21	36654.1		24.79	147844.7	
1991	134067.9	20.57	73.33	48748.8	33	26.67	182816.7	23.65
1992	156907.1	17.04	72.28	60161.8	23.41	27.72	217068.9	18.74
1993	191432.9	22	68.59	87652.5	45.69	31.41	279085.4	28.57
1994	207106.1	8.19	68.41	95644.7	9.12	31.59	302750.8	8.48
1995	225039	8.66	68.29	104495.6	9.25	31.71	329534.6	8.85
1996	243947	8.4	68.12	114147.7	9.24	31.88	358094.7	8.67
1997	260819	6.92	63.46	150174	31.56	36.54	410993	14.77
1998	281875	8.07	64.02	158412	5.49	35.98	440287	7.13
1999	313201	11.11	64.11	160346	1.22	32.82	488513	10.95
2000	368688	17.72	62.9	194801	21.49	33.23	586163	19.99
2001	419939	13.9	57.49	310454	59.37	42.51	730394	24.61
2002	503030	19.79	57.46	372397	19.95	42.54	875427	19.86
2003	550316	9.4	58.13	396440	6.46	41.87	946756	8.15
2004	610859	11	56.9	462691	16.71	43.1	1073550	13.39
2005	697700	14.22	58.11	502992	8.71	41.89	1200692	11.84
2006	687438	-1.47	52.45	623256	23.91	47.55	1310694	9.16
2007	731669	6.43	49.69	740940	18.88	50.31	1472608	12.35
2008	827260	13.06	49.95	828840	11.86	50.05	1656100	12.46
2009	916018	10.73	50.59	895846	8.08	49.47	1810734	9.34
2010	1063510	16.1	52.15	977530	9.12	47.94	2039278	12.62

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مصرف سورية المركزي، النشرات الربعية الإحصائية أعداد مختلفة.

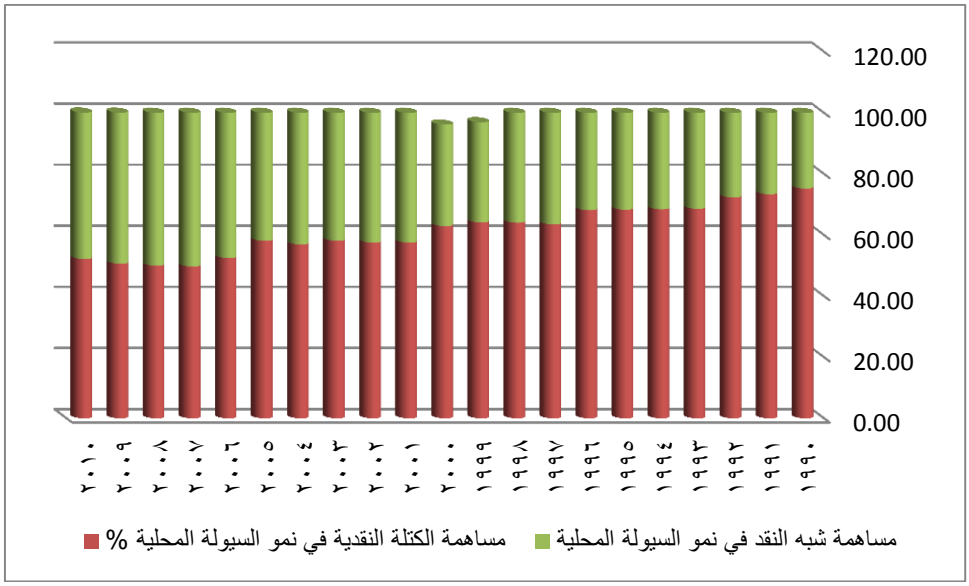
نجد من الجدول السابق ما يلي:

1. نلاحظ من خلال الجدول انخفاض مساهمة الكتلة النقدية في السيولة المحلية من 75.21% عام 1990 إلى 63.42% عام 1999. بالمقابل ارتفعت نسبة شبه النقد من 24.79%عام 1990 إلى 36.58% عام 1999.

2. ارتفع العرض النقدي (M2) من 586 مليار ل.س عام 2000 إلى 2039 مليار ل.س عام 2010 بزيادة قدرها نحو ثلاث أضعاف وبمعدل نمو وسطي (12.47%) وهذا يظهر عدم قدرة السلطات النقدية على التحكم بحجم المعروض النقدي بسبب استمرار الحكومة بسياسة تمويل المؤسسات الحكومية (الحبوب، سادكوب) من قبل المصرف المركزي مما أثر على حجم النقد المتداول وشبه النقد.

3. يمكن أن تفسر الزيادة الحاصلة في العرض النقدي الموسع من خلال المكونات الرئيسية حيث انخفضت نسبة مساهمة الكتلة النقدية من إجمالي الزيادة الحاصلة في العرض النقدي الموسع إلى نحو50% مقابل ارتفاع نسبة مساهمة شبه النقد بعد دخول الاستثمارات سوق العمل المصرفي في سورية وزيادة ودائع القطع الأجنبي وتجمع المدخرات الوطنية.

يوضح الشكل (3) الأهمية النسبية لمكونات العرض النقدي الموسع حيث بلغت نسبة مساهمة الكتلة النقدية 52.7% عام 2010 مقابل 75.21% عام 1990، وبالمقابل ارتفعت حصة شبه النقد في تكوين السيولة المحلية من 24.79% عام 1990 إلى 47.93 عام 2010.



الشكل(3) الأهمية النسبية لمكونات العرض النقدي

ب. تطور السيولة المحلية خلال الحرب على سورية:

تعرض الاقتصاد السوري مطلع عام 2011 إلى حرب كونية قادت الى خضوعه لظروف صعبة نتيجة الحرب والحصار وعدم الاستقرار الأمني، وقد تركت هذه الظروف تأثيرات واضحة المعالم على كل من العرض النقدي ومحدداته.

شهدت السيولة المحلية خلال الأزمة توسعاً ملحوظاً ومن الواضح انها تركت آثاراً سلبية على أكثر من مستوى.

فالتوسّع في العرض النقدي، وزيادة حجم الكتلة النقديّة المتداولة، يعني تلقائيّاً زيادة في مستويات التضخّم، وقد انعكس ذلك على الاقتصاد من خلال الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار، علماً بأنّ مستويات التضخّم تشهد أساساً ضغوطاً ناتجة عن ارتفاع سعر صرف الليرة مقابل الدولار في السوق الموازية.

كذلك، فإنّه من الطبيعي أن تؤدّي زيادة الكتلة النقديّة المتداولة إلى زيادة الضغط على سعر الصرف نفسه، حيث أن زيادة حجم الكتلة النقديّة يعني زيادة حجم الأموال المتوافرة في أيّ لحظة لتتحوّل إلى طلب على الدولار الأميركي.

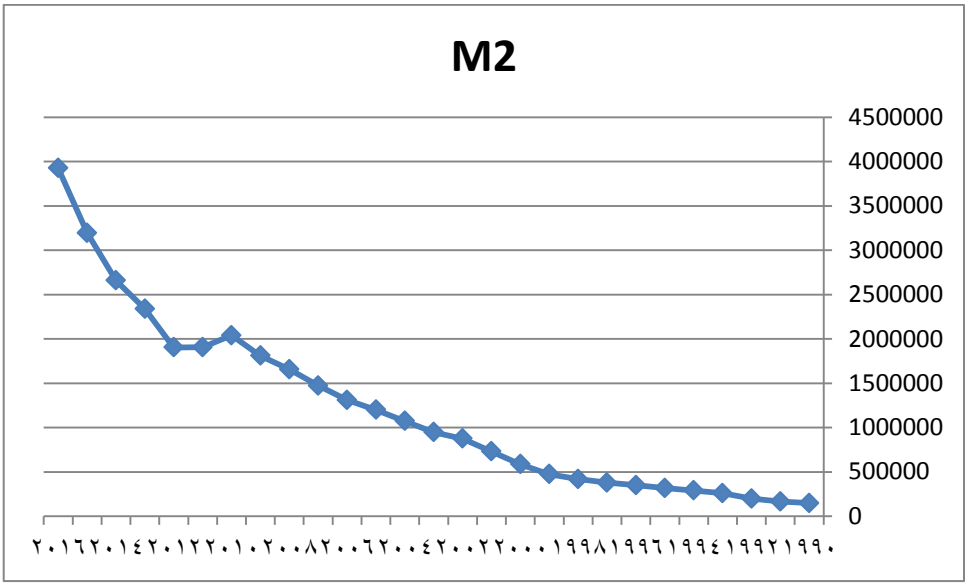
فرضت هذه الظروف مجتمعة على السلطة النقدية السعي الحثيث للتنسيق بين الكتلة النقدية المتواجدة في السوق ومعدل النمو الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار النقدي ولو بشكل نسبي.

ارتفعت معدلات السيولة المحلية بشكل ملحوظ خلال سنوات الأزمة، حيث وصل معدل النمو خلال الفترة (2011-2016) إلى 14.45%.

ارتفعت السيولة المحلية من 1906372 مليون ليرة سورية خلال عام 2011 إلى 2338816 مليون ليرة سورية عام 2013 بمعدل نمو وسطي 22.88% لترتفع بعد ذلك الى 3193922 مليون ليرة سورية عام 2015 بمعدل نمو وسطي 20.12% لتصل إلى 3927196 عام 2016 بمعدل نمو سنوي وسطي 22.96%.

ويعود السبب في زيادة الإصدار النقدي الى سياسة التمويل بالعجز التي اعتمدتها السياسة النقدية، حيث تراجعت الإيرادات المالية العامة للدولة النفطية وغير النفطية خلال الأزمة بشكل كبير، فقد هبطت نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات في الموازنة العامة للدولة من 77.6% عام 2011 إلى 45.84% عام 2013.

ويبين الشكل التالي عرض النقود (M2) خلال الفترة المدروسة ونلاحظ من خلال الرسم البياني زيادة العرض النقدي خلال السنوات الأخيرة.



الشكل(4) تطورات السيولة المحلية خلال الفترة(1990-2016)

5-معامل الاستقرار النقدي:

يستعرض الجدول التالي معامل الاستقرار النقدي في سورية خلال الفترة (1990-2016).

الجدول(2)معامل الاستقرار النقدي في سورية (1990-2016)

السنوات	Yمليون ل.س	ΔY	ΔY/Y	السيولة المحلية (M2) مليون ل.س	ΔM2	ΔM2/M2	B
1990	389469	-	-	134679	-	-	-
1991	420242	30773	0.07	166713	32034	0.19	2.62

1.35	0.16	31699	198412	0.12	56608	476850	1992
4.12	0.2	50555	248967	0.05	24696	501546	1993
1.48	0.11	29373	278340	0.07	38383	539929	1994
1.49	0.08	24487	302827	0.05	31046	570975	1995
1.92	0.13	45744	348571	0.07	41921	612896	1996
3.18	0.08	29187	377758	0.02	15252	628148	1997
1.35	0.1	39753	417511	0.07	47740	675888	1998
-7.14	0.15	71002	488513	-0.02	-13492	662396	1999
0.62	0.17	97650	586163	0.27	242226	904622	2000
4.11	0.2	144231	730394	0.05	45623	950245	2001
2.97	0.17	145033	875427	0.06	56186	1006431	2002
6.25	0.08	71329	946756	0.01	12277	1018708	2003
1.83	0.12	126794	1073550	0.06	70319	1089027	2004
1.81	0.11	127142	1200692	0.06	67687	1156714	2005
1.75	0.08	110002	1310694	0.05	58368	1215082	2006
2.05	0.11	161914	1472608	0.05	68953	1284035	2007
2.59	0.11	183492	1656100	0.04	57481	1341516	2008
1.53	0.09	154634	1810734	0.06	79317	1420833	2009
3.37	0.11	228544	2039278	0.03	48870	1469703	2010
-2.516	-0.07	-132906	1906372	0.028	42596	1537191	2011
0.004	-0.002	-2990	1903382	-0.358	-404881	1132310	2012
-0.522	0.186	435434	2338816	-0.357	-297799	834511.5	2013
-0.956	0.12	320191	2659007	-0.126	-93388.5	741123	2014
-2.907	0.167	534915	3193922	-0.058	-40370.8	700752.2	2015
-7.272	0.187	733274	3927196	-0.026	-17541.2	683211	2016

المصدر: حسابات الباحث استناداً إلى بيانات مصرف سورية المركزي والمجموعات الاحصائية لأعوام مختلفة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق النقاط التالية:

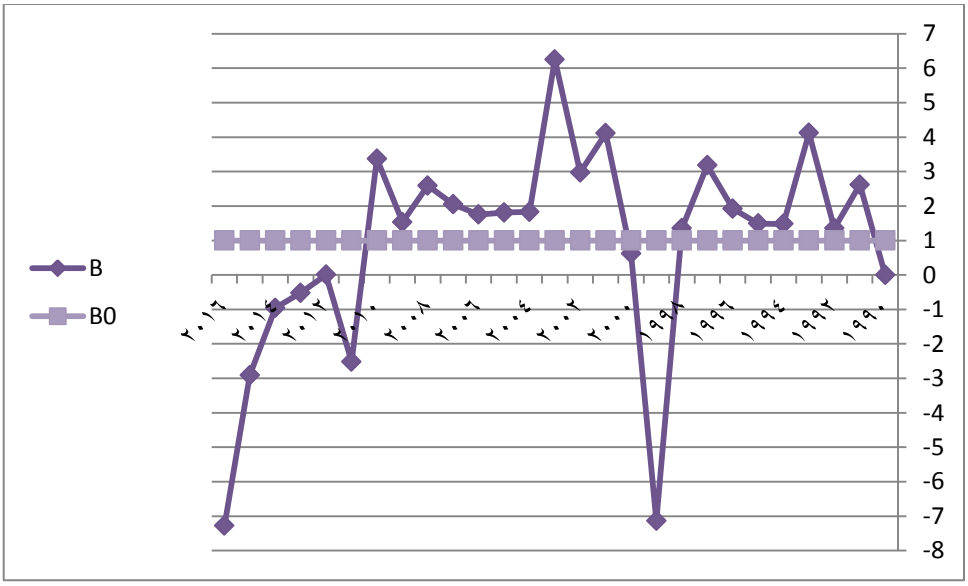
- حقق الناتج المحلي الاجمالي زيادات مستمرة خلال الفترة (1990-2010) باستثناء عام 1999 حيث انخفض بمقدار13492 مليون عن عام 1998، بشكلٍ عام بلغ معدل النمو الوسطي السنوي خلال هذه الفترة6.64%.
- حقق الاصدار النقدي زيادات مستمرة طيلة فترات الدراسة فقد وصل معدل النمو الوسطي السنوي 13.59%.

- شهد معامل الاستقرار النقدي معدلات موجبة خلال الفترة (1990-2010) باستثناء عام 1999، أي شهد الاقتصاد خلال هذه الفترة فجوات تضخمية باستثناء عام 1999 الذي شهد فجوة انكماشية بسبب انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بمعدلات أكبر من التغير في الكتلة النقدية.

تأثر الاقتصاد السوري مع اندلاع الحرب على سورية عام 2011 حيث حدثت انخفاضات متتالية وكبيرة في الناتج المحلي الاجمالي بالمقابل حصل زيادات مستمرة في العرض النقدي، نركز من خلال الجدول التالي على ما يلي:

- تدهور الناتج المحلي الإجمالي طوال سنوات الدراسة حيث انخفض بمقدار 404881 عام 2012 عن عام 2011 واستمر في الانخفاض حيث وصلت ذروة تراجعه عام 2014 بمقدار 93388 عن عام 2013.
- زيادة العرض النقدي من عام 2012 بشكل ملحوظ ووصل ذروته عام 2016 حيث زاد العرض النقدي بمقدار 733274 مليون ل.س عن عام 2015.
- انخفض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل (-16.21)% خلال الفترة (2011-2016) بالمقابل ارتفع العرض النقدي (14.45%) خلال نفس الفترة.
- حقق معامل الاستقرار النقدي معدلات سالبة طوال فترة الدراسة باستثناء عام 2012 ويعود ذلك إلى عدم التوسع في الإصدار النقدي.
- يدل معامل الاستقرار النقدي على الهوة بين معامل النمو في العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي ويعود ذلك الى انهيار البنية التحتية للبلاد والتي قادت الى انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي وترافق ذلك بزيادة في الإصدار النقدي وذلك نتيجة سياسة التمويل بالعجز المتبعة من قبل المصرف المركزي.

يبين الشكل التالي التطورات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي والكتلة النقدية خلال فترة الدراسة.



الشكل (5) معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة(1990-2016)

نلاحظ من الشكل أعلاه أنّ الاستقرار النقدي لم يتحقق طيلة سنوات الدراسة ويعود السبب في ذلك إلى التفاوت في التغيرات بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة المدروسة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1-شهدت معدلات التضخم تقلبات مفرطة قبل الحرب على سورية، إلا أنه وبعد اندلاع الأزمة/الحرب على سورية ارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير وصلت ذروتها عام 2013.

2- يوجد تفاوت كبير بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي الأمر الذي أثر سلباً على المقدرة الشرائية لوحدة النقد.

3-استقر سعر الصرف بشكلٍ عام قبل سنوات الحرب على سورية إلا أنّه ومع اندلاع الأزمة ارتفعت أسعار الصرف بشكل جامح نتيجة للعقوبات المفروضة على سورية، وقد أثرت سلباً على معدلات التضخم.

4-ارتفعت السيولة المحلية خلال سنوات الحرب مما أثر سلبياً على مستويات التضخم وارتفاع الأسعار.

5-شهد الاقتصاد قبل الحرب فجوات تضخمية باستثناء عام 1999 الذي شهد فجوة انكماشية بسبب انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بمعدلات أكبر من التغير في الكتلة النقدية، إلا أنّه ومع اندلاع الحرب حقق معامل الاستقرار النقدي معدلات سالبة كبيرة بسبب انخفاض الناتج المحلي الاجمالي وعدم التوسع في الاصدار النقدي.

التوصيات:

- العمل على استقرار سعر الصرف الذي يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق الاستقرار النقدي، ومحاولة الحد من انخفاضه، وذلك عبر الاجراءات التدخلية والرقابية لمصرف سورية المركزي.
- إنّ أحد المسببات الرئيسة لارتفاع معدلات التضخم هو الارتفاع المستمر في مستوى الاسعار الناجمة بشكل رئيس عن انخفاض المستوردات من جهة وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي من جهةٍ ثانية، بالتالي يجب التوجه نحو زيادة الانتاج عن طريق دعم المشاريع الصغيرة وخاصة الزراعية ومنح القروض الاستثمارية الزراعية لدفع عجلة الانتاج في مرحلة إعادة الاعمار.
- عملياً، ثبت خلال الحرب على سورية أن الأسعار ارتفعت بمجرد انخفاض سعر الصرف، إلا انه عند ارتفاع سعر الصرف كانت الأسعار تبقى على ماهي وهذا إنما يدل على الاحتكار في السوق وهو يمثل عدو للاقتصاد من الداخل لا يقل عن عدو الخارج بالتالي لابد من إجراءات صارمة بحق المحتكرين.
- ربط زيادة المعروض النقدي بنمو الناتج المحلي الإجمالي للحد من الضغوط التضخمية والمحافظة على الاستقرار النقدي.
- تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات بما يخدم تنويع الناتج المحلي الاجمالي.

References:

1- International Monetary Fund, *How the IMF promotes global economic stability*. Fact sheet, August, 2011. Available at:
<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/globstab.htm>
2- TOUQAN, O. *The role of central banks in establishing monetary policy*. Conference on developments in banking in Syria in the light of global public experiences. 2-3, July 2005, p. 4.
3- HABIB, R. *The role of the exchange rate in achieving economic stability in Syria*, Master treatise, Damascus University. 2015, p. 48.
4- SAMUELSON,P; NORD,H,W. Translated by Hisham Abdullah. *Economics*,15 ed, Al-Ahlia Publishing and Distribution, Amman, 2001, P. 612.
5- MANKWI, G, N. *Macroeconomics*. 7ed, Worth Publishers, 2009, p63.
6- BELKACEM,A. *Exchange Rate Policies*. A Periodic Series on Development Issues in the Arab Countries, Twenty-third Issue, Arab Planning Institute in Kuwait, 2003. p. 1.
7- TARQ, Sh. *The effect of exchange rate changes on the financial statements*. Master treatise, Al-Haj Lakhdar University, Algeria, 2009, p. 20.
8- BELKACEM,A. *Exchange rate policies*. Periodic series on development issues in the Arab countries, a reference previously mentioned, 2003, p. 2.
9- ANANI, Al-Saeed. *Effects of exchange rate fluctuations and the economic institution's measures to counter them*, Master Thesis, University of Hajj Lakhdar, Algeria, 2006, p. 11.
10- BELKACEM,A. *Exchange rate policies*. Periodic series on development issues in the Arab countries, a reference previously mentioned, p. 2, p. 3.
11- QADDI, A. *Introduction to economic policies and an evaluation analytical study*. University Press Office, Ben Aknoun, Algeria, 2003, pp. 47-46.
12- OMAR, S. *The Central Bank's Role in Achieving Monetary Stability (A Case Study of the Central Bank of Algeria*), treatise submitted to obtain a master's degree, University of Oum El Bouaghi, Algeria. 2009, p. 107.
13- AL-SAMMAN, N. (D.T.), *The Syrian Economy and New Capitalism*, Dr. N,1995. p. 95.
14- Al-MOSABBEH, I,A, *determinants of inflation in Syria (1970-2004)*, Social Sciences Journal, Kuwait University, Vol.4, No.34, 2006, p. 49.
15- Quarterly circulars of the Central Bank of Syria for various years.
16- The Central Bureau of Statistics, the Syrian statistical group for various years.